جامعة عين شمس
كلية التجارة
الدراسات العليا
قسم إدارة الأعمال

أثر تطبيق معايير الإلتزام المصرفي على أداء القطاع المصرفى المصرى

The Impact of Implementation of Compliance Standards on the Performance Egyptian Banking Sector

رسالة للحصول على درجة الماجستير فى إدارة الأعمال

مقدمة من
الباحثة/ حفيظة محمود موسى أبورجيلة

تحت إشـــراف

أ.د/ نادر ألبير فانوس — أستاذ التمويل والإدارة المالية بالكلية

د/ محمد أحمد وهدان — أستاذ مساعد إدارة الأعمال بالكلية

٢٠١٩م

كلـــيـــة التـجـــارة
الدراســات العليـــا
قســم إدارة الأعمال

رسالة ماجستير

اسم الباحثة: حفيظة محمود موسى أبورجيلة

عنوان الرسالة: أثر تطبيــق معايــير الإلتــزام المصرفـــي علـــى أداء القطـــــاع المصرفـــى المصـــرى

الدرجة العلمية: ماجستير إدارة الأعمال

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور/ محمود عبدالهادى صبح رئيساً
أستاذ التمويل والإدارة المالية- كلية التجارة - جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور/ نـــادر ألـــبير فانـــــوس مشرفاً
أستاذ التمويل والإدارة المالية- كلية التجارة- جامعة عين شمس

الدكتور/ أحمـد عـزمـــي زكـــي عضـــوا
أستاذ إدارة الأعمال المساعد- كلية التجارة- جامعة الإسماعيلية

الدراســـــات العليـــــا

ختم الإجازة / /٢٠١٩

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠١٩

موافقة مجلس الكلية / /٢٠١٩

موافقة مجلس الجامعة / /٢٠١٩

بسم الله الرحمن الرحيم

(يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَرَجَاتٍ

وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)

صدق الله العظيم

سورة المجادلة الآية (١١)

إهداء

أهدي هذا العمل:-

- إلى سر نجاحى ..... والدى رحمه الله
- إلى أغلى ما في حياتي ..... أمى
- إلى رفيق عمرى وسندى فى الحياه ..... زوجى
- إلى أعز وأغلى الناس .... إخوانى وعائلتى
- إلى من تميزوا بالوفاء والعطاء.... أصدقائي
- إلى هذا الصرح العلمى... كلية التجارة، جامعة عين شمس.

الباحثة

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الإمتنان إلى أستاذى الفاضل **الأستاذ الدكتور/ محمود عبدالهادى صبح**– أستاذ التمويل والإدارة المالية بالكلية، الذى تفضل بقبول هذه الرسالة جزاه الله كل الخير وأمدة الله الصحة والعافية.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى أستاذى الفاضل **الأستاذ الدكتور/ نادر ألبير فانوس**– أستاذ التمويل والإدارة المالية بالكلية، والمشرف على هذه الرسالة والذى بذل الكثير من الجهد لمساعدتى فى إتمام هذه الرسالة ومساندتة الإيجابية الدائمة لى جزاه الله كل الخير وأمدة الله الصحة والعافية.

كما أتقدم بالشكر **للدكتور/ أحمد عزمى زكى**– أستاذ إدارة الأعمال المساعد بكلية التجارة، جامعة الإسماعيلية على قبولة مناقشة هذة الرسالة، فله منى جزيل الشكر والتقدير.

كما أتقدم بالشكر **للدكتور/ محمد أحمد وهدان**– أستاذ مساعد إدارة الأعمال بالكلية، على قبوله الإشراف كمشرف ثان، فله منى كل الشكر والتقدير.

الباحثة

مستخلص الدراسة باللغة العربية

اسم الباحثة: حفيظة محمود موسى أبورجيلة.

عنوان الرسالة:

أثر تطبيق معايير الإلتزام المصرفي على أداء القطاع المصرفى المصرى

رسالة ماجستير – كلية التجارة– جامعة عين شمس– قسم إدارة الأعمال

قامت الباحثة فى هذة الدراسة بقياس أثر تطبيق معايير الإلتزام المصرفى على أداء القطاع المصرفى المصرى بالتطبيق على عينة مكونة من عدد ١٠ بنوك عاملة بالسوق المصرفى المصرى، وقد قامت الباحثة بقياس المتغير المستقل عن طريق توزيع إستمارة إستبيان على البنوك محل الدراسة بواقع عدد ١٠ إستمارات لكل بنك، وقامت بقياس المتغير التابع عن طريق حساب مؤشرات السلامة المالية للبنوك محل الدراسة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ وأستخدمت إسلوبى الإحصاء الوصفى للبيانات Descriptive Statistics والإنحدار التدريجى Stepwise Regression للوصول الى نتائج الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية، أولاً: أن يتم رفض الفرض البديل وقبول الفرض العدم الذى ينص على أنه لا يوجد تأثير معنوى لتطبيق معايير الإلتزام المصرفى على كفاية رأس المال وإثبات عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير الالتزام المصرفى وكفاية رأس المال للبنوك بالقطاع المصرفى المصرى، ثانياً: يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل الذى ينص على أنه يوجد تأثير معنوى لتطبيق معايير الإلتزام المصرفى على جودة الأصول وإثبات وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير الإلتزام المصرفى وجودة الأصول للبنوك بالقطاع المصرفى المصرى، ثالثاً: يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل الذى ينص على أنه يوجد تأثير معنوى لتطبيق معايير الإلتزام المصرفى على الربحية وإثبات وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير الإلتزام المصرفى والربحية للبنوك بالقطاع المصرفى المصرى، رابعاً: يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل الذى ينص على أنه يوجد تأثير معنوى لتطبيق معايير الإلتزام المصرفى على السيولة وإثبات وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير الإلتزام المصرفى والسيولة للبنوك بالقطاع المصرفى المصرى.

قائمـــة المحتويـــات

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
آيــة قـــرآنيــة	أ
إهـــــــــداء	ب
شكـــــر وتقديــر	ج
مستخلص الرسالـــة	د
قائمـــــة المحتويـــات	هـ
فهـــــرس الجـــداول	ز
فهـــــرس المـــلاحق	ط
الفصـــل الأول: **الإطار العام للبحث**	**١-٥١**
أولاً: مقدمـــة	٢
ثانياً: الخلفية النظرية للدراسة	٣
ثالثا: مشكلة الدراسة	٥
رابعاً: الدراسات السابقة	٨
خامساً: فروض الدراسة	٤٧
سادساً: أهداف وأهمية الدراسة	٤٧
سابعاً: حدود الدراسة	٤٨
ثامناً: منهجية الدراسة	٤٨
تاسعاً: الكلمات المفتاحية	٥٠
الفصـــل الثاني: **الدراسة التطبيقية**	**٥٢-٧٢**
أولاً: مقدمـــة	٥٣
ثانياً: منهج الدراسة	٥٣
ثالثاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة	٥٥
رابعا: التحليل الإحصائى وإختبار فروض الدراسة	٥٦
خامسا: نتائج الدراسة التطبيقية	٧٢

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
الفصـل الثـالث: **النتائـــج والتوصيـات**	**٧٣-٧٧**
أولاً: مقدمـة	٧٤
ثانياً: النتائـــج	٧٤
ثالثاً: التوصيـات	٧٧
قائمـــة المراجـع	**٧٨-٨٨**
أولا: المراجع باللغة العربية	٧٩
ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية	٨٤
مـــلاحـق الدراسـة	**٨٩-١٠٣**
ملحق رقم (١): إستمارة الإستبيان	٩٠
ملحق رقم (٢): مؤشرات السلامة المالية للبنك الأهلى المصرى	٩٤
ملحق رقم (٣): مؤشرات السلامة المالية لبنك القاهرة	٩٥
ملحق رقم (٤): مؤشرات السلامة المالية لبنك مصر	٩٦
ملحق رقم (٥): مؤشرات السلامة المالية لبنك الإستثمار العربى	٩٧
ملحق رقم (٦): مؤشرات السلامة المالية لبنك المصرف المتحد	٩٨
ملحق رقم (٧): مؤشرات السلامة المالية لبنك HSBC	٩٩
ملحق رقم (٨): مؤشرات السلامة المالية لبنك المؤسسة العربية المصرفية	١٠٠
ملحق رقم (٩): مؤشرات السلامة المالية للبنك الاهلى المتحد	١٠١
ملحق رقم (١٠): مؤشرات السلامة المالية لبنك فيصل	١٠٢
ملحق رقم (١١): مؤشرات السلامة المالية للبنك العربى الافريقى	١٠٣
ملخص الدراسة باللغة العربية	–
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	–

قائمـــة الجـــــداول

م	عنـــوان الجـــدول	رقم الصفحة
١	أحداث مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب والضوابط الرقابية لإجراءات العناية الواجبة للعملاء فى جمهورية مصر العربية	٧
٢	الخصائص الديموجرافية للمستجيبين للإستبيان	٥٧
٣	إستمارة الإستبيان	٥٨
٤	مقاييس مؤشرات السلامة المالية للبنوك محل الدراسة	٦١
٥	الإحصاء الوصفى للمتغيرات المستقلة	٦٢
٦	الإحصاء الوصفى للمتغيرات التابعة	٦٤
٧	نتائج الإنحدار التدريجى (Model Summary) بين المتغيرين X19 و Y2	٦٥
٨	نتائج الإنحدار التدريجى (ANOVA b) بين المتغيرين X19 و Y2	٦٥
٩	نتائج الإنحدار التدريجى(Coefficients a) بين المتغيرين X19 و Y2	٦٦
١٠	نتائج الإنحدار التدريجى (Model Summary) بين المتغيرات X1,X4,X15,X16,X21 و Y5	٦٧
١١	نتائج الإنحدار التدريجى (ANOVA f) بين المتغيرات X1,X4,X15,X16,X21 و Y5	٦٨
١٢	نتائج الإنحدار التدريجى (Coefficients a) بين المتغيرات X1,X4,X15,X16,X21 و Y5	٦٩
١٣	نتائج الإنحدار التدريجى (Model Summary) بين المتغيرات X17 , X8 و Y6	٧٠
١٤	نتائج الإنحدار التدريجى (ANOVA c) بين المتغيرات X8 , X17 و Y6	٧١

م	عنـــوان الجـدول	رقم الصفحة
١٥	نتائج الإنحدار التدريجى (Coefficients a) بين المتغيرات X17 , X8 وY6	٧١
١٦	المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة التى يوجد تأثير معنوى بينهما	٧٤

قائمـــة المـــلاحـــق

م	عنـــوان المـــلحق	رقم الصفحة
١	ملحق رقم (١): إستمارة الإستبيان	٩٠
٢	ملحق رقم (٢): مؤشرات السلامة المالية للبنك الأهلى المصرى	٩٤
٣	ملحق رقم (٣): مؤشرات السلامة المالية لبنك القاهرة	٩٥
٤	ملحق رقم (٤): مؤشرات السلامة المالية لبنك مصر	٩٦
٥	ملحق رقم (٥): مؤشرات السلامة المالية لبنك الإستثمار العربى	٩٧
٦	ملحق رقم (٦): مؤشرات السلامة المالية لبنك المصرف المتحد	٩٨
٧	ملحق رقم (٧): مؤشرات السلامة المالية لبنك HSBC	٩٩
٨	ملحق رقم (٨): مؤشرات السلامة المالية لبنك المؤسسة العربية المصرفية	١٠٠
٩	ملحق رقم (٩): مؤشرات السلامة المالية للبنك الاهلى المتحد	١٠١
١٠	ملحق رقم (١٠): مؤشرات السلامة المالية لبنك فيصل	١٠٢
١١	ملحق رقم (١١): مؤشرات السلامة المالية للبنك العربى الافريقى	١٠٣

الفصل الأول
الإطـــار العـــام للبحـــث

أولاً: مقدمة

يمثل القطاع المصرفي أحد أهم الركائز الأساسية لبناء الإقتصاد في كافة البلدان، ولكي تتم إدارة الأعمال المصرفية بطريقة جيدة يجب أن تتم معاملاتها من خلال الأطر المنظمة والتعليمات والسياسات والقواعد الموضوعة، وتطبيق هذا المفهوم بشكل مثالي من قبل إدارة المؤسسات المصرفية فى ضوء التطورات الأخيرة التى طرأت على القطاع المصرفى مرتبط بتنفيذ الأعمال المصرفية وفقا لمعايير الإلتزام المصرفى الصادرة من الجهات الرقابية، حيث أن تلبية متطلبات الجهات الرقابية ودعم وظيفة الإلتزام المصرفى بالشكل السليم وإعتبارها من الدعائم الرئيسية والفعالة في المؤسسة وتوفير ما تستحقه من إهتمام من قبل إدارة البنك سينعكس إيجابيا على الأداء العام للمؤسسة.

لذا يعتبر الإمتثال بالأنظمة والقوانين والتشريعات والتعليمات الصادرة من قبل الجهات الرقابية أحد أهم أسس وعوامل نجاح المؤسسات المالية، ويحافظ على سمعة المؤسسة، ومصداقيتها، وتعاملها بعدالة وشفافية، وحماية مصالح المساهمين والمودعين والأطراف ذوي العلاقة، فالإلتزام بالتشريعات يوفر للمؤسسات الحماية من العقوبات والغرامات والمخاطر المرتبطة بالسمعة، ويعد الإلتزام المصرفى الدافع لتكوين مسؤولية شاملة ومتعددة الجوانب تقع على عاتق جميع الأطراف في المؤسسة المالية وادارتها إبتداءً من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، وإنتهاء بجميع الموظفين كل ضمن إختصاصه في ضوء المهام المناطة بهم والصلاحيات الموكلة اليهم.

حدد قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ المعدل بالقانونين رقمى ٧٨ لسنة ٢٠٠٣، و١٨١ لسنة ٢٠٠٨، فى البند (ج) من المادة (١) المؤسسات التى تسرى عليها أحكامه، وعلى رأسها البنوك العاملة فى مصر وفروعها فى الخارج وفروع البنوك الأجنبية العاملة فى مصر، وفرض على هذه المؤسسات فى المادتين ٨ و٩ إلتزامات

محددة أولها الحصول على بيانات التعرف على الهوية والأوضاع القانونية للعملاء والمستفيدين الحقيقيين من الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الإعتبارية.

وتركز هذه الدراسة على أثر تطبيق معايير الإلتزام المصرفى من خلال معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالإضافة إالى الضوابط الرقابيه لإجراءات العناية الواجبة للعملاء على أداء القطاع المصرفى المصرى .

ثانياً: الخلفية النظرية للدراسة

تتمثل معايير الإلتزام المصرفى فى الإمتثال بالقوانين المحلية والدولية واللوائح المتعلقة بكافة أنشطة البنك، لذا تهدف البنوك بالقطاع المصرفى المصرى إلى تحديد وتخفيض مخاطر الإلتزام وحماية البنوك من التعرض إليها.

وفى هذه الدراسة تناولت الباحثة معايير الإلتزام المصرفى من ناحيتين وهما:-

١. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب AML/CFT :-

بتاريخ ١٩ فبراير لسنة ٢٠٠٣ أصدر البنك المركزى المصرى ضوابط رقابية للبنوك بشأن مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ وما ورد به من إلتزامات المؤسسات المالية وأولها البنوك العاملة فى مصر وفروعها بالخارج وفروع البنوك الأجنبية العاملة فى مصر، وقد طرأت بعد صدور هذه الضوابط مستجدات عالمية صادرة من مجموعة العمل المالى FATF بشأن مكافحة غسل الأموال وأقترنت هذه المكافحة بمكافحة تمويل الارهاب (البنك المركزى المصرى).

وقد عرفت اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ غسل الأموال على أنه كل سلوك ينطوى على إكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو إستبدلها أو إيداعها أو ضمانها أو إستثمارها أو نقلها أو تحويلها أو التلاعب فى قيمتها إذا كانت متحصلة من جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المادة (٢) من قانون مكافحة غسل الأموال، مع العلم بذلك بطريقة مباشر أو غير مباشر وذلك من خلال الملابسات والوقائع المحيطة بالواقعة، متى كان القصد من هذا السلوك إخفاء المال أو تموية طبيعتة أو

مصدرة أو مكانه أو صاحب الحق فيه أو تغيير حقيقتة أو الحيلولة دون إكتشاف ذلك أو عرقلة التوصل إلى شخص من إرتكب الجريمة المتحصل منها المال. وقد تم إضافة عبارة "تمويل الإرهاب "بعد عبارة غسل الأموال بالمادة رقم (٣) بقرار رئيس الجمهورية الصادر بالقانون رقم ٣٦ لسنه ٢٠١٤. وتحدث عملية غسل الأموال من خلال ثلاثة مراحل هي الإيداع، والتمويه، والدمج (وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

٢. الضوابط الرقابية لإجراءات العناية الواجبة للعملاء CDD:-

يتعين على البنوك الإلتزام بقواعد التعرف على الهوية والأوضاع القانونية للعملاء التى تصدر عن وحدة مكافحة غسل الأموال – إعمالا لحكم البند (١٣) من المادة (٣) من اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٩٥١) لسنة ٢٠٠٣ – وذلك لدى قيام كل بنك بوضع قواعدة الداخلية للتعرف على الهوية والأوضاع القانونية للعملاء من الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص الإعتبارية وكذلك المستفيدين الحقيقيين والبنوك المراسلة (البنك المركزى المصرى).

وتمثل مؤشرات السلامة المالية مقياس لأداء البنوك العاملة بالقطاع المصرفى المصرى وقد تناولت الباحثة المؤشرات الأتية:-

١. مؤشر كفاية رأس المال :-

وقد قامت الباحث بقياسة عن طريق معيار كفاية رأس المال المنشور فى الايضاحات المتممة للبنوك محل الدراسة وفى إطار مقررات لجنة بازل II تلتزم البنوك العاملة فى مصر – عدا فروع البنوك الأجنبية – بالحفاظ على نسبة حدها الأدنى ١٠.٦٢٥ % بين عناصر القاعدة الرأسمالية (بسط المعيار) وبين الأصول الخطرة المرجحة بأوزان (مقام المعيار) وذلك لمقابلة مخاطر الإئتمان والسوق والتشغيل، وبالنسبة لفروع البنوك الأجنبية يسرى عليها الضوابط الواردة بالتعليمات عدا الإحتفاظ بالنسبة المشار إليها (البنك المركزى المصرى).

٢. مؤشر جودة الأصول:-

وقد قامت الباحث بقياسة عن طريق مقياسيين قروض غير منتظمة الى إجمالى القروض و مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة .أصدر البنك المركزى المصرى بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٠٥ قواعد خاصة بأسس تصنيف الجدارة الإئتمانية للعملاء وتكوين المخصصات آخذا فى الإعتبار درجة التصنيف الإئتمانى للعميل ORR. وشملت هذه القواعد معايير خاصة للقروض الممنوحة للمؤسسات، وكذا القروض الممنوحة لأغراض إستهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصى إضافة إلى القروض للأنشطة الإقتصادية الصغيرة (البنك المركزى المصرى).

٣. مؤشر الربحية:-

وقد قامت الباحث بقياسة عن طريق مقياسيين العائد على متوسط الأصول والعائد على متوسط حقوق الملكية. يعكس مستوى الربحية الذى يحققة البنك مدى قدرتة على تدعيم حقوق الملكية لدية وإجراء توزيعات نقدية على مساهمية. وتلجأ البنوك المركزية عادة إلى إيقاف توزيع البنك لأى أرباح فى حالة وجود أصول غير جيدة لدية أو قروض غير فعالة أو غير مغطاه بمخصصات كافية (البنك المركزى المصرى).

٤. مؤشر السيولة :-

وقد قامت الباحث بقياسة عن طريق مقياسيين نسبة النقدية والأرصدة لدى البنك المركزى الى ودائع العملاء ونسبة القروض للعملاء الى ودائع العملاء. يعكس المستوى المرتفع لنسب السيولة إلى قدرة البنك على مواجهة إلتزاماته ووجود درجة مناسبة من الحماية لأموال المجتمع لدى البنوك (البنك المركزى المصرى).

ثالثاً: مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة حول الصعوبة التى تواجهها البنوك التجارية فى الإلتزام بتطبيق معايير الإلتزام المصرفى على جميع المعاملات المصرفية، حيث أن تكوين النظم المصرفية المصرية رغم التطورات التى أضيفت اليها ومتابعتها المتلاحقة لتطور تكنولوجيا